الراصد

شؤون عربية

2016/06/13م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

لجنة اخوان الاردن المؤقتة ورسائلها: ازاحة للرموز الخشنة وابراز للمبالغين في النعومة عشية الانتخابات البرلمانية.. بدء من حيث ما انتهت الدولة ولعب بالعشائرية مع المنشق الابرز وخلط الاوراق المتوقعة للتأزيم.. تفاؤل الاسلاميين محدود في حظوظ النيابة وفرصة للخصوم..... 3

"اختبار مفصلي"؛ لمن؟!..... 4

خطوتان في الاتجاه الصحيح 5

الذنيبات مقابل الذنيبات ..!!..... 6

«الاخوان» في البرلمان ... نكهة يحتاجها الشارع السياسي الأردني..... 7

"إخوان" الأردن والمشاركة بالانتخابات: ورقة أخيرة لاستعادة الدور 9

هل السنّة العرب مستهدفون؟ 10

مصالح واشنطن وطهران تجتمع على أشلاء الفلوجة..... 12

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

لجنة اخوان الاردن المؤقتة ورسائلها: ازاحة للرموز الخشنة وابراز للمبالغين في النعومة عشية الانتخابات البرلمانية.. بدء من حيث ما انتهت الدولة ولعب بالعشائرية مع المنشق الابرز وخلط الاوراق المتوقعة للتأزيم.. تفاؤل الاسلاميين محدود في حظوظ النيابة وفرصة للخصوم..

عمان- رأي اليوم- فرح مرقه 13\6\2016

يمكن قراءة القرار الذي اتخذته جماعة الاخوان المسلمين "الاصلية" في الاردن، بصيغة انحناءة للريح التي هبت عليها بشدة من الداخل الاخواني والخارج اي من جانب السلطات في الاردن.

الجماعة وفي سياق ذكي قررت "تشكيل لجنة مؤقتة" لادارة شؤونها، بعد منعها ومنع رموزها من اجراء الانتخابات الداخلية المستحقة قبل اسابيع، وبقرار من محافظ العاصمة، الى جانب اغلاق مقراتها واستهداف رموزها.

في الوقت ذاته، تعلم الجماعة ذاتها الى جانب الحزب ان الفترة المقبلة لا بد فيها من تواجد اخواني قبل زيادة الانعزالية التي تحاول الجهات المختلفة وضعها فيها في البلاد، خصوصا والدولة تدخل في مزاج انتخابي كامل بعد اعلان الانتخابات البرلمانية في نهايات ايلول المقبل.

الجماعة قررت ان تنحي رموزها الخشنة، والتي كانت خلال الفترات الماضية جزءا من الاشكالات الداخلية والخارجية، مستعيضة عنهم ببعض الشخصيات المعتدلة ذات الطابع الحمائي، والتي لها بعد سياسي محلي، ليكون مثلا رئيس اللجنة الاخوانية المؤقتة النائب الاسبق عبد الحميد الذنيبات، ابن عم المنشق الاكبر من الجماعة ومؤسس ما عرف بـ"جمعية الجماعة" عبد المجيد ذنيبات.

بشخص ذنيبات الاول وبقية اعضاء اللجنة المشكلين من برلمانيين سابقين ونقابيين، تضرب الجماعة عدة عصافير بحجر واحد، وفق رأي الخبراء، إذ تبدأ من حيث انتهت الدولة، بمعنى ان كل الشخصيات المذكورة شغلوا مناصب تدل على شرعيتهم ورعية جماعتهم من جهة، كما انهم جميعا لا يشكلوا اي ندية لاي جهاز في السلطة.

الاهم ان تشكيل اللجنة يتزامن مع تشكيل حكومة الدكتور هاني الملقي الجديدة، والتي رغم انها اعادت وزير الداخلية سلامة حماد ذاته والذي كانت له اليد الطولى في اغلاق المقرات، الا ان الجماعة ترسل لها رسالة ودّ مسبقة تتضمن سعيها لتصويب اوضاعها.

داخليا ايضا ترسل الجماعة رسائلها لكل من انتقد الرئاسة الصقورية التي كانت متمثلة بالمراقب العام الشيخ همام سعيد ونائبه الشيخ زكي بني ارشيد بصورة اساسية، وهي ببساطة تقول لهم: "تسلموا القيادة ولنرى ما سيتغير".

ورغم ان الرسالة المرجوة للداخل تبدو كذلك، الا ان خبراء يشككون فيها باعتبار صقور الجماعة اساسا اختاروا شخصيات "غير تأزيمية" الا انها بذات الوقت من الشخصيات التي تتفق مع الصقور في المنهج والفكر، ما يعني ان القرارات الفعلية قد تكون بيد الصقور المذكورين مجددا ولكن "من وراء حجاب".

في الوقت ذاته، الخطوة التكتيكية المذكورة، والتي اثارت سخرية وسائل التواصل الاجتماعي باعتبار رئيس اللجنة الانتقالية ابن عم المنشق الابرز الشيخ عبد المجيد ذنيبات، ما جعلهم يتندرون بأن مشاكل الجماعة قد تحل هذه المرة "عشائريا"؛ قد تخدم وببساطة ملف الانتخابات البرلمانية المقبلة، والتي اعلن الحزب انه سيخوضها.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

قياديو الحزب يدركون تماما ان الكثير من العوامل الاخيرة اثرت على قوتهم في الشارع، وان الانشقاقات الداخلية ومزاج الدولة ضدهم، الى جانب الظرف الاقليمي كلها قد تنقص قوتهم في تحصيل مقاعد برلمانية كما كانوا يأملون سابقا، ما يجعل النظرة المتفائلة لديهم تتحدث عن 12 مقعدا على الاكثر.

اثنا عشر مقعدا لحزب جبهة العمل الاسلامي الذراع السياسي للجماعة الاعرض في البلاد يعني اساسا ان المعارضة البرلمانية المسيسة لن تحوز مع بقية الاطياف ربع المقاعد الـ (130) المشكلة لنواب الاردن، الامر الذي يبدو اثره القانون الجديد مشكلا لمساحة استرخاء جديدة للدولة.

الاهم، تبدو الجماعة اليوم مسترخية ومبتسمة وهي ترى انها خلطت بعض الاوراق بعدم اتجاهها للتأزيم هذه المرة، والذي يؤكد مقربون من الدولة انه كان متوقعا ومنتظرا، لتجعل الشارع المحلي اليوم منتظر لتبعات الخطوات المختلفة فيما يتعلق بالانتخابات وما يسبقها.

بكل الاحوال، معارضون اخرون ومن خارج الحزب يرون في دخول الاخوان معترك الانتخابات هذه المرة "هبة من الله"، اذ ستنشغل الدولة بهم عن بقية المرشحين، والانشغال هنا قد لا يعني "عبثا" من اي نوع وحسب، ولكنه ايضا قد يعني فتح المجال للمنافسين اكثر.

"اختبار مفصلي"؛ لمن؟!

محمد ابورمان — الغد الاردنية — 2016\6\13

خطوتان على درجة كبيرة من الأهمية أقدم عليهما، أول من أمس، كلّ من جماعة الإخوان المسلمين "الأم"، وحزب جبهة العمل الإسلامي، تمثّلان مجتمعتين رسالة "حسن نيّة" واضحة تجاه الدولة، ولتجاوز ذيول المرحلة السابقة المعقدة والصعبة.

الخطوة الأولى، كانت الإعلان عن تشكيل "لجنة مؤقتة" لإدارة شؤون الجماعة، خلفاً للمكتب التنفيذي الصقوري السابق، الذي قاد العلاقة مع الدولة إلى مرحلة "ما بعد الحافة". وقد اختيرت أسماء مرغوبة من قبل مراكز القرار، ومحسوبة على الحمائم أو على التيار البراغماتي عموماً، مثل عبدالحميد ذنيبات وعزام الهنيدي، من أجل ترطيب الأجواء ومحاولة فتح قنوات الحوار.

في الكواليس، كانت الرغبة لدى "مطبخ الجماعة" الحقيقي في اختيار أسماء ثقيلة الوزن؛ مثل د. عبداللطيف عربيات وحمزة منصور وقيادات مبادرة "الشراكة والإنقاذ" (أي الحكماء)، لكنهم اعتذروا، فكان البديل هو اللجنة الحالية الخليطة من جناحي الحمائم والصقور، لكن مع إعطاء أفضلية القيادة للحمائم.

وهي خطوة تنم عن حسن نية، ليس فقط لوجود الحمائم، بل ما هو أهم من ذلك تجنب استفزاز الدولة؛ إذ لم يتم اختيار مراقب عام جديد ومكتب تنفيذي، بل لجنة مؤقتة، ما يعني اعتراف الجماعة بالأمر الواقع، وتجنب المواجهة المباشرة مع الدولة. وسبق ذلك، أصلاً، تحويل انتخابات مجلس شورى الجماعة إلى عملية اختيار وتزكية، تجنباً -أيضاً- لأي خطوة توصف بالاستفزاز.

أمّا القرار الثاني، فيتمثّل في إعلان مجلس شورى حزب جبهة العمل الإسلامي قراره بالمشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة، بعد قرابة 9 أعوام من مقاطعة الانتخابات والعملية السياسية. وهو موقف يمنح العملية الانتخابية زخماً جيداً، ويعطيها لوناً سياسياً.

تأتي مشاركة "جبهة العمل الإسلامي" نيابة عن جماعة الإخوان المسلمين (الأم)، بمثابة اختبار كبير ومفصلي للحركة، بعد المخاض التاريخي الذي مرّت به الجماعة في الأردن، على وقع أزمتها الداخلية البنيوية التي أدت إلى انشقاقات عصفت

بوحدة الجماعة، ونجم عنها تأسيس (جمعية) جماعة الإخوان المسلمين الجديدة، وتأسيس حزب "زمزم"، وإعلان الحكماء نيتهم تأسيس حزب جديد.

وهو مخاض في العلاقة مع "أجهزة الدولة"، بعد القيام، عملياً بحظر الجماعة. وقد وصلت العلاقة بين الطرفين إلى "نهاية المطاف". وهو كذلك مخاض على مستوى إقليمي بعد ما حدث في مصر، وتضعضع موقف جماعة الإخوان المسلمين هناك، والخلافات داخلها، وبروز الصورة الأخرى للإسلام السياسي بنسختيه التونسية والمغربية.

من الضروري أن نكتشف بعد كل ما جرى حقيقة الأمور على أرض الواقع؛ ما هو حجم قوة "الجبهة"، وقدرتها على حماية قاعدتها الاجتماعية، وما مدى خطورة النزيف الداخلي الذي خلفته المرحلة السابقة بكل ما فيها، هل بالإمكان ترميم "الجبهة" واستعادة دورها السياسي داخل العلبة السياسية مرةً أخرى؟.

الانتخابات النيابية، أيضاً، اختبار مهم وخطير للدولة نفسها. فمشاركة إسلامي "الجبهة" ستمثّل تحدياً كبيراً، بعد فترة غياب طويلة، لما لهم من ثقل شعبي، ولما يمثلونه من صوت معارض للسياسات الرسمية عموماً، فكيف ستتعامل الدولة مع هذا الواقع؟ هل ستصر على مصداقية عملية الإصلاح والانتخابات النزيهة لتحمي سمعتها وشرعية العملية السياسية وتأتي ببرلمان يمثل مختلف الأطياف، ويتم حجز مقعد المعارضة فيه، أم أنّ غواية الصراع مع الحركة والتوق إلى الإطاحة بها سيتغلب على حسابات الدولة، فتخسر كل شيء من أجل تحقيق مكاسب جزئية صغيرة؟!

في السابق، فُسّر كل شيء بوصفه تصفية حسابات للمراحل السابقة، وتم نزع الصفة القانونية عن الجماعة. لكن اليوم "الجبهة" هي حزب مرخص، ويمتلك شرعية قانونية وسياسية، ويعلن عن رغبته المشاركة في الانتخابات، فلا يوجد أي عذر للمسؤولين!

خطوتان في الاتجاه الصحيح

عريب الرنتاوي الدستور 2016\6\13

خطوتان في الاتجاه الصحيح، خطتهما الحركة الإسلامية في الأردن: قرار حزب جبهة العمل الإسلامي المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة وإقدام الجماعة على تسليم قيادتها للجنة مؤقتة تعمل على حسم الخلافات بين أجنحتها المختلفة والمتصارعة ... الخطوة الأولى، جاءت في محلها وتوقيتها، أما الثانية، فجاءت متأخرة كثيراً، وربما "بعد خراب البصرة".

نقول ذلك من موقع القناعة، بأن من "المصلحة الوطنية" استئناف سياسة إدماج الحركة الإسلامية في العملية والنظام السياسيين الأردنيين، بديلاً عن سياسات "الشيطنة" و"الإقصاء"، وهذا ما دأبنا على الدعوة إليه، نحن و"نفرٌ" من الكتاب والباحثين والسياسيين ... ودائماً من منطلق الخشية بأن تفضي سياسات كهذه، إلى المس بأمن الأردن واستقراره، ورفع منسوب التطرف والغلو والمساس بوحدته الوطنية.

قرار الحزب المشاركة في الانتخابات، كان مرجحاً للغاية منذ أن قدمت حكومة الدكتور عبد الله النسور مشروع قانون جديد للانتخاب في آب/ أغسطس الفائت، وإن كانت الشكوك حول المشاركة قد ساورت الكثيرين، بعد سلسلة الخطوات التي اتخذت بحق الحزب والجماعة، من إغلاق المكاتب ومنع اجتماعات "الشورى" وصولاً إلى الاستدعاءات ومنع إقامة إفطار رمضاني وغيرها من الإجراءات التي كانت تكفي – في ظروف مغايرة – إلى ترجيح قرار المقاطعة، بيد أن "المأزق المتفاقم" الذي يعتصر الجماعة والحزب، دفع بهما لترجيح المشاركة على المقاطعة، والنظر إلى "قبة البرلمان" بوصفها أحد أهم قلاع "الشرعية" المتبقية التي يحتاجانها لمواجهة عمليات الاستهداف المنهجية والمنظمة، محلياً وإقليمياً.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وإذا ما سارت العملية الانتخابية على ما يرام، وهذا ما نرجحه عموماً، ولم يطرأ ما يفضي إلى مزيد من التدهور في العلاقة بين الجماعة الإسلامية والنظام السياسي، فإن من المتوقع أن يشهد البرلمان الثامن عشر، تشكل كتلة نيابية حزبية كاملة، تراوح حول الـ "15" مقاعد، بزيادة أو نقصان يراوحان حول المقعدين ... فقانون الانتخاب القائم على القوائم النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة/ الدائرة، وباعتماد نظام "أعلى البواقي" في احتساب القوائم الفائزة، لن يكون ممكناً، حتى لأكبر حزب سياسي بأن يحصل على عدد أكبر من المقاعد.

وبمشاركة الحركة الإسلامية في المجلس النيابي القادم، يكون "النصاب السياسي" للبرلمان قد اكتمل، فقد دللت التجربة السابقة، أن الأحزاب المنبثقة عن الحركة الإسلامية أو المنشقة عليها، لم تستطع أن تملأ فراغ "الجماعة الأم"، تحت القبة وليس ثمة في الأفق، ما يشي، بأن حظوظ "الانشقاقات الجديدة" ستكون أفضل من حظوظ "الانشقاقات القديمة" ... وسيوفر وجود كتلة برلمانية إسلامية، فرصة مفتوحة لإدامة الحوار بين الدولة والجماعة، أقله من بوابة البرلمان، وهذا أمرٌ افتقدته الحياة السياسية الأردنية خلال السنوات القليلة الفائتة.

وسيكون قرار المشاركة، بمثابة "حجر كبير" قد ألقي في مياه الحراك السياسي الوطني، شبه الراكدة ... وسيترتب على القرار رفع مستوى "الاستنفار الانتخابي" إلى أعلى درجة، وسيحفز الأحزاب والشخصيات على تفعيل حضورها، وإعادة النظر في خططها واستراتيجياتها وتحالفاتها الانتخابية، وقد يدخل بعض "رجالات الدولة" على خطوط العملية الانتخابية بقوة، من أجل ضمان "تمثيل محدود" للحركة، وسيجري تشجيع قوى أخرى من وطنية ويسارية على تفعيل دورها واستنهاض قواعدها الانتخابية، حزبية كانت أم اجتماعية.

أما القرار الثاني، الصادر عن الجماعة هذه المرة، فقد جاء متأخراً كثيراً، وبعد أن "نزفت" الجماعة الكثير من دمائها، وفقدت الكثير من حضورها وصدقيتها ... لكن أن تصل متأخراً، خير من ألا تصل، كما يقول المثل الدارج ... والمأمول ألا تتوقف وظائف الإطار القيادي الجديد، عند الجانب "التقني" و"الإجرائي" في عملها، وأن تضع الجماعة الأم على سكة المراجعات المطلوبة، إن لجهة خطابها السياسي/ الإيديولوجي، أو لجهة بنيتها التنظيمية وحياتها الداخلية، واستتباعاً لعلاقاتها مع الدولة وبقية التيارات السياسية والاجتماعية والمدنية في البلاد.

صحيح أن هذا "المطلب" ربما يتعدى "التقويض المؤقت والانتقالي" الذي تحظى به اللجنة الجديدة، لكن إدارة الحوار بين أجنحة الجماعة المختلفة بهذه الأجندة، وتوسيع دائرة المشاورات لتشمل جهات وشخصيات من خارج الجماعة، يمكن أن يساعد الجماعة الأم في اجتياز مرحلة الانتقال الصعبة، التي تواجهها ونظيراتها في العديد من الدول والمجتمعات العربية... ودائماً بما يخدم مصلحة الجماعة من جهة، والمصلحة الوطنية الأوسع والأشمل من جهة ثانية، وهذا هو الأهم.

الذنيبات مقابل الذنيبات ..!!

حسين الرواشدة الدستور 2016\6\13

حين انتهى (الاخوان) من انتخابات الشعب بشكل سري قبل نحو شهرين كان امامهم خياران : الذهاب الى انتخاب المراقب العام والمكتب التنفيذي واعلان اسماء الفائزين على الملأ ، او التوافق على تشكيل لجنة لادارة الجماعة بعد ان فشلت مهمة تفويض احد القيادات لتشكيل مكتب تنفيذي مؤقت لادارة المرحلة القادمة وانقاذ ما يمكن انقاذه .

امس ، حسمت الجماعة خيارها باتجاه تشكيل لجنة مؤقتة برئاسة المهندس عبد الحميد الذنيبات ، فما الذي دفعها الى ذلك ، ولماذا تم اختيار الذنيبات لرئاستها ، وهل ادرك الاخوان اخيرا ان الصناديق ليست الخيار الوحيد فيما كانوا قد رفضوا اي خيار اخر وتمسكوا بالمراقب العام الشيخ همام سعيد حتى حين قيل لهم : ان انقاذ الجماعة من ازمتها اولى من الاصرار على بقاء المراقب العام ، واهم ومن اوراق الصناديق ايضا .

حين ندقق فيما حدث نجد ان الجماعة اضطرت الى تشكيل اللجنة المؤقتة لسببين اثنين : الاولى يتعلق بالتقاطها رسالة من الدولة تحذرها من اجراء الانتخابات كما جرت العادة ، الجماعة كانت قدمت عرضا لاحد المرجعيات العليا يتعلق بموافقة الجماعة على اي اسم يطرح لموقع المراقب العام مقابل فتح حوار مع الجماعة الا ان الرد جاء بعبارة مختصرة ، وهي ان الدولة غير معنية بخيارات الجماعة ، الامر الذي فهمه الاخوان في سياق ضرورة التهدئة وعدم الظهور بمظهر المتحدي للدولة ، اما السبب الثاني فهو اعتذار الدكتور عبد اللطيف عربيات عن القيام بهمة الانقاذ من خلال التواصل مع القنوات الرسمية ، ثم فشل خيار تفويض شخصية من الاخوان بشكل توافقي لتشكيل مكتب الجماعة التنفيذي دون تدخل من اي طرف ، وبعد ذلك وجد الاخوان ان خيار الانتخابات يمكن ان يفضي الى فوز الشيخ زكي بن رشيد او شخصية اخرى من طبقة القيادات السابقة التي اتهمت بتعميق الازمة ، عندها قرروا استبعاد هذا الخيار ، وذلك خشية ان يفهم في سياق " تازيم " العلاقة سواء بينهم وبين الدولة او بينهم وبين تيار " الحكماء " وبعض القواعد " وخاصة من شباب الاخوان " التي ترفض اعادة عقارب الساعة الى الوراء .

اما اختيار النائب السابق المهندس عبد الحميد الذنيبات لرئاسة اللجنة المؤقتة فيمكن فهمه في سياقين : احدهما محاولة ترطيب " الاجواء " داخل الجماعة باعتبار الرجل محسوبا على خط الاعتدال وله موقف موضوعي (ان لم اقل محايدا) من ملفات " اشكالية "مثل العلاقة مع حماس ، كما ان مواقفه من الدولة منذ ان كان نائبا اتسمت بالتوازن والهدوء ، وبالتالي فان اختياره قد يكون رسالة حسن نوايا تجاه القواعد الاخوانية التي شعرت بالقلق من القيادات السابقة، وايضا تجاه الدولة التي يبدو انها حسمت موقفها من الجماعة او اوشكت على ذلك .

اما السياق الثاني فهو ان اختيار الذنيبات (عبد الحميد) جاء كرد من الجماعة على الذنيبات (عبد المجيد) المراقب العام لجمعية الاخوان المرخصة ، بما يعنيه ذلك من ارتكاز على البعد " العشائري " الذي تحرص الجماعة على استدعائه عندما تحاصرها الازمات ، ومن " مناكفة " سياسة ربما ، سبق للاخوان ان جربوها اكثر من مرة في اطار استخدام البديل المناسب او مواجهة (مشاكسة : ادق) الخصم .

من المبكر ، بالطبع ، ان نحكم على مستقبل اللجنة المؤقتة او على ادائها وقدرتها على " لملمة" الصف داخل الجماعة ، لكن يكفي ان اشير الى ثلاثة ملاحظات ، الاولى هي ان توقيت تشكيل اللجنة جاء متزامنا مع قرار حزب جبهة العمل الاسلامي بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، والثانية هي انه جاء ايضا متزامنا مع تاكيدات صدرت من تيار " الحكماء " باشهار حزب " الشراكة والانقاذ " بعد " تعسر" العلاقة وانسداد الابواب بينهم وبين الجماعة ، والثالثة انه جاء ايضا في مرحلة يبدو فيها ان الدولة حسمت امرها تجاه ملف " الجماعة " خاصة ان الجماعة لم تتمكن من انجاز مسألتين مهمتين ، احداهما اشهار مراجعات حقيقية تفصل فيها بين النشاط الدعوي والنشاط السياسي ، وثانيهما اعادة " التوافق " الى داخل الجماعة ، وخاصة مع تيار الحكماء وبعض القواعد الشبابية ، وهو الامر الذي عكسته قرارات شعبة الكرك التي انحازت للجمعية المرخصة ، ومن المتوقع ان تنضم شعب اخرى اذا ما استمرت الازمة وتعمقت داخل الجماعة .

«الاخوان» في البرلمان ... نكهة يحتاجها الشارع السياسي الأردني

كتب: عمر محارمة الدستور 2016\6\13

لم يأت قرار حزب جبهة العمل الإسلامي بالمشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة، من فراغ، فيما يشي تزامنه مع قرار حل المكتب التنفيذي وتشكيل لجنة مؤقتة لادارة امور جماعة الاخوان المسلمين «الأم» أن أزمة الجماعة على المستوى الداخلي والقانوني وعلاقاتها بالدولة في طريقها للحل.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

قرار المشاركة بالانتخابات المقبلة خطوة ايجابية وحكيمة وناجمة عن وعي وادراك لمسؤولية الحزب الاجتماعية والسياسية والتزام منه بالمصلحة العليا للوطن والدولة، كما أن تغيير قيادة الجماعة إعتراف بالازمة التي تعيشها ومحاولة لاحتواء هذه الازمة وايجاد مخرج ملائم لأوجهها المتعددة .

مشاركة الحزب في الانتخابات ستكون إضافة نوعية ونكهة مميزة للانتخابات المقبلة بعد مقاطعتهم لانتخابات 2010 و 2013 على التوالي، وهو ما سيثري العمل النيابي والسياسي بحكم الخبرة العريضة التي يمتلكها الحزب في هذا المجال، كما سيكون وجود ممثلين للحزب تحت قبة البرلمان فرصة له لإعادة انتاج قياداته وامتلاك النفوذ والتأثير على طريقة تعامل الدولة مع الحزب والجماعة.

وسيساعد قرار تشكيل لجنة مؤقته لادارة أمور الجماعة على فتح قنوات الحوار والاتصال بين الجماعة وأجهزة الدولة المختلفة، ووضع حد للمارسات بحق الجماعة خصوصا ما يتعلق منها باغلاق المقرات والحجز على الاملاك.

ويعتبر هذا القرار بمثابة اعتراف ضمني من القيادة السابقة للجماعة بعجزها عن حل الازمة التي يواجهها التنظيم الذي فقد مجموعة كبيرة من قيادات الصف الاول الذين ذهب بعضهم الى انشاء جمعية الاخوان وذهب آخرون الى تاسيس حزب «زمزم» فيما دخل عدد كبير من تلك القيادات في حالة عزلة بسبب الاحباط الناتج عن تفاقم الخلافات وتعمق ازمة الجماعة، ولعل تهديد مجموعة الحكماء بانشاء حزب جديد واحدة من تجليات الازمة.

وياتي قرار المشاركة في الانتخابات كرسالة تهدئة موجهة اولا لقواعد التنظيم وخصوصا تيار الشباب الذين بات لديهم مخاوف واضحة وجلية على مستقبل الجماعة، وثانيا للدولة بان الجماعة تريد طي صفحة المرحلة السابقة والعودة الى التفاهمات التي بقيت قائمة طيلة العقود السابقة.

الانتخابات تعطي الشرعية للتنظيمات السياسية والاحزاب لذلك فان قرار المشاركة يحقق مصلحة للحزب والجماعة اولا، ويعيد الجماعة الى السياق السياسي الوطني كخطوة نحو إعادة ترميم علاقتها بالدولة التي تضررت كثيرا خلال السنوات الماضية بسبب استقواء مارسه الطرفان في فترات ومراحل مختلفة خلال الربيع العربي وبعده.

المشاركة في الانتخابات ربما لا تحقق للحزب حضورا كبيرا وقويا تحت قبة البرلمان القادم لان الجماعة ستواجه صعوبة مع الناس بسبب خلخلة صورة التنظيم نتيجة الخلافات والانشقاقات، ووجود منصات أخرى للاسلام السياسي ستطرح مرشحين لها اضافة الى عودة الروح الى تيار اليسار الذي ذهب بعيدا في تفاهماته مع الدولة جعلت منه التيار السياسي الوحيد ربما الحاضر دائما في الحكومات الاردنية.

لكن ومهما بلغت قوة الحزب التمثيلية في البرلمان فان وجوده سيعيد فتح الابواب لاقامة تفاهمات جديدة مع الدولة والمؤسسات المختلفة، كما سيعيد بناء علاقة التنظيم بالقوى السياسية والاجتماعية الاخرى بما يفتح الباب على نهج سياسي تنسيقي أكثر تنظيما وعمليا في الفترات المقبلة، خصوصا أن تكليف رؤساء الحكومات أصبح يتم بعد إجراء مشاورات مع النواب.

القراران الاخيران لحزب جبهة العمل الاسلامي وتنظيم الاخوان المسلمين لم يتزامنا من قبيل الصدفة لكنهما بكل الاحوال رسالة قوية في اتجاهات مختلفة تفتح الابواب لمصالحات داخلية، وتعيد وصل قنوات الاتصال مع الجهات الرسمية.

انتخابات ايلول 2016 ستكون علامة فارقة في تاريخ الحياة البرلمانية في الاردن، فهي أول انتخابات منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي التي ستجرى بمشاركة كافة القوى السياسية والاجتماعية كما أنها أول انتخابات تجرى وفق قانون

GAZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

نسبي تجاوز بطريقة أو بأخرى نظام «الصوت الواحد»، كما أنها تاتي في مرحلة سياسية وامنية من اصعب المراحل التي عاشتها منطقتنا العربية منذ انفكاكها عن الدولة العثمانية قبل نحو 100 عام.

قانون الانتخاب الجديد والتغيرات التي جرت في المنطقة والتطورات على الساحة المحلية معطيات تتطلب مجلس نواب بنكهة جديدة ومختلفة تعيد الزخم للقوى السياسية الحية وتحد من تمدد رجال المال والاعمال نحو مقاعد العمل السياسي والبرلماني.

"إخوان" الأردن والمشاركة بالانتخابات: ورقة أخيرة لاستعادة الدور

عمّان ـ محمد الفضيلات العربي الجديد 13\6\2016

استخدمت الحركة الإسلامية الأردنية، أمس الأحد، ورقتها الأخيرة لاستعادة دورها، الذي بات ينحسر في الشارع، وترميم علاقتها التي اقتربت من مرحلة القطيعة المطلقة مع الدولة، بإعلان حزب "جبهة العمل الإسلامي"، الذراع السياسية لجماعة "الإخوان المسلمين"، المشاركة رسمياً في الانتخابات النيابية المقررة في 20 سبتمبر/أيلول المقبل. إعلان المشاركة، الذي ألمحت إليه خلال الأسابيع والأشهر الماضية قيادات في الجماعة والحزب، لم يحمل في ثناياه تفاؤلاً كبيراً من قِبل الحركة الإسلامية، التي تؤشر سياسة التضييق التي تُمارس عليها منذ أكثر من عام، إلى أن الأجواء السائدة في البلاد لا تشجع على المشاركة السياسية.

وأعلن الأمين العام للحزب، محمد الزيود، قرار المشاركة، كاشفاً عن أنه يأتي "انسجاماً ونتائج استطلاع الهيئات العامة في الحزب، واستطلاع آخر شمل عينة وطنية وأكدت النتائج في الاستطلاعين ضرورة المشاركة السياسية في المرحلة المقبلة". لكنه وقبل إعلان المشاركة انتقد القانون، الذي ستجري عليه الانتخابات المقبلة، والذي يعتمد نظام القوائم النسبية المفتوحة على مستوى المحافظات مع تقسيم المحافظات الكبيرة إلى دوائر متعددة، معبّراً عن قناعته بأن القانون الذي أقرته الحكومة من دون الأخذ بملاحظات الأحزاب والقوى الوطنية، لا يمكن إفراز أغلبية نيابية.

وربط الزيود استمرار المشاركة في الانتخابات بضمان نزاهة العملية الانتخابية وكف يد الأجهزة الرسمية عن التدخّل في مجريات ونتائج الانتخابات، وفتح الباب لمراقبة الانتخابات مراقبة حقيقية وليست شكلية، ووضع حد للمال السياسي وشراء الأصوات، مشيراً إلى أن مجلس الشورى (أعلى سلطة في الحزب) فوّض بعد موافقته على المشاركة المكتب التنفيذي "لاتخاذ القرار والموقف المناسب في أية مرحلة إذا تبيّن له أي تدخّل رسمي أو تزوير في العملية الانتخابية".

وكان الحزب الأكبر والأكثر تنظيماً في المملكة قد قاطع الانتخابات النيابية، التي جرت عامي 2010 و2013 والتي تزامنت مع موجة الاحتجاجات التي شهدها الأردن للمطالبة بإصلاحات سياسية، كانت الحركة الإسلامية لاعباً بارزاً في تحريكها. وفي كلتا العمليتين الانتخابيتين، كانت الحركة الإسلامية، ممثلة بالحزب، تقاطع الانتخابات على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها السلطات لضمان مشاركتها والوساطات العديدة التي كانت تقدّمها وتُقابل بالرفض.

إعلان المشاركة في الانتخابات المنتظرة جاء بقرار ذاتي للحركة الإسلامية من دون وساطات رسمية، وهو ما أكده الأمين العام بقوله: "لا توجد لدينا أية صفقة مع أية جهات حكومية، نحن نعمل في الهواء الطلق وفوق الطاولة". ورداً على سؤال حول أثر المشاركة على تحسين العلاقة مع الجهات الرسمية، قال الزيود: "سياستنا الانفتاح على كل مكوّنات الوطن الرسمية والشعبية وشبه الرسمية، نحن نأمل ذلك، البلاد تمر بظروف استثنائية تحتم على صناع القرار استيعاب جميع القوى".

وتبدو الوساطات والصفقات فعلاً ماضياً في علاقة الحركة الإسلامية والحكومة، التي تعيش منذ سنوات توتراً غير مسبوق، توج في مارس/آذار 2015 بسحب بساط الشرعية من تحت أقدام الجماعة التاريخية لصالح جمعية سياسية وليدة

Copyright © GIGAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

أسسها قادة مفصولون من الجماعة التاريخية ورخصتها الدولة، تحت اسم "جمعية جماعة لإخوان المسلمين". ومنذ ذلك التاريخ أُقفلت الأبواب نهائياً بين الجماعة والدولة، التي أغلقت في أبريل/نيسان الماضي مقار جماعة "الإخوان المسلمين" بالشمع الأحمر. ولم تسلم الذراع السياسية للجماعة، حزب "جبهة العمل الإسلامي"، من المضايقات فاقتُحم مقره وادعت السلطات بأن الاقتحام تم بالخطأ، كما قوبلت طلباته لعقد نشاطات عامة بالرفض من قبل السلطات الرسمية.

وأكد مصدر في الحركة الإسلامية لـ"العربي الجديد" أن المشاركة في الانتخابات النيابية ليست قراراً حزبياً معزولاً عن الجماعة. ورأى المصدر أن قرار المشاركة اتُّخذ في سياق جهود الحركة الإسلامية لترميم علاقتها مع الدولة، خصوصاً من جماعة "الإخوان المسلمين" التي باتت جماعة غير شرعية. وقال المصدر: "توجد قناعة تامة داخل الحركة بأن المقاطعة المتتالية للانتخابات السابقة كانت سبباً وراء الهجمة التي شنّتها الدولة على الجماعة. لو كان لدى الحركة ممثلون عنها في البرلمان، لكانوا أعاقوا خطط الحكومة في التضييق على الجماعة أو الحزب".

من جهته أكد أمين سر الحزب، مراد العضايلة، لـ" العربي الجديد"، أن جماعة "الإخوان المسلمين" شريك للحزب في التخطيط للمشاركة في الانتخابات المقبلة، قائلاً: "الجماعة مكوّن أساسي في المجتمع ولن تكون بعيدة عن الحديث معها".

هل السنّة العرب مستهدفون؟

خالد الدخيل الحياة 2016\6\13

ظل وقت الأسئلة الحرجة على عتبة الأحداث لمدة طويلة ينتظر من يلتقطه ويسلط الضوء عليه. الطائفية تعصف بالمنطقة، موضوع يستحق مواجهة تتناسب مع خطورته. لكن هناك تهرباً من مواجهته. هل يشكل هذا سياجاً أمام هذه الخطورة؟ كانت الأحداث ولا تزال تدفع بالإسئلة الحرجة عن الطائفية إلى الواجهة. في المقابل هناك إعراض متعمد، ومقاومة واضحة من قبل النخبة السياسية والثقافية لتفادي ما تنبئ به، وما تنطوي عليه الأحداث من طائفية مقيتة.

لم ينتبه كثيرون إلى المسافة الكبيرة بين طبيعة الأحداث على الأرض، وبين التصور السياسي والثقافي لها. المواطن العادي (السنّي والشيعي والمسيحي والعلوي واليزيدي وغيرهم) هو أول من أدرك أن الطائفية هي محرك الأحداث، في العراق أولاً، ثم سورية واليمن، وقبل ذلك في لبنان. العراقي أول من استشعر ذلك منذ بدأ النفوذ الإيراني في العراق من بوابة الاحتلال الأميركي. كان المواطن ولا يزال هو من يدفع ثمن العاصفة بالتمييز في المعاملة أولاً، ثم بالتهجير والقتل. من ناحيتها تتفادى النخبة الثقافية والسياسية مواجهة الأمر.

إيران وحلفاؤها في العراق ولبنان ثم سورية هم أول من بدأ يتحدث عن الطائفية، لدى السنّة العرب تحديداً، وأن دور إيران وهؤلاء الحلفاء محصور في محاربة هذه الطائفية. لو أن إيران ليست «الجمهورية الإسلامية» التي تجعل من هويتها وأهدافها الطائفية إلزاماً دستورياً لسياساتها الداخلية والخارجية، لأمكن القول إن خطابها ينطوي على صدقية لا يمكن التنكر لها. ولو أن إيران هذه لم تتبنَّ مشروع تمويل وتسليح وتدريب الميليشيات قبل الغزو الأميركي بعقود، وتغطيتها سياسياً في المنطقة لصدّقنا بأنها تحارب الطائفية، وبالتالي لا يعود هناك من خيار غير التعاون معها في مثل هذه المهمة.

بالنسبة الى إيران المشهد في المنطقة هو مشهد صراع عربي - إيراني. لكنها تستخدم خطاب محاربة الطائفية كواجهة أيديولوجية لحرب تريدها، أو تعتبر أنها اضطرت إليها. هنا أستشهد بما قاله مسؤول إيراني سابق، وأكاديمي يعمل حالياً في الولايات المتحدة الأميركية، في ندوة تحت عنوان «حوار عربي - إيراني» عقدت في الدوحة في 29 أيار (مايو) الماضي. لا تسمح لي شروط الندوة، وكنت أحد حضورها، بذكر اسم المسؤول الإيراني. لكنه في معرض حديثه عن أسباب التدخل الإيراني في العراق وسورية الذي كان محوراً رئيسياً في الندوة قال هذا المسؤول إن وقوف السعودية ودول الخليج (لم يسمّ غير السعودية ودول الخليج العربي) مع العراق في حرب الثماني سنوات مع إيران (1980 - 1988)، أقنع القيادة الإيرانية بأن

حماية الأمن الإيراني باتت تتطلب نقل خطوط الدفاع عن هذا الأمن من داخل إيران إلى داخل الدول العربية المجاورة. وقد كرر هذا المسؤول، وهو معروف في أوساط مراكز الأبحاث، بأنه زار السعودية مرات عدة ضمن وفود رسمية، وشارك في التفاوض مع مسؤولين سعوديين على رأسهم العاهل السعودي الراحل عبدالله بن عبدالعزيز، رحمه الله.

تكمن أهمية ما قاله المسؤول السابق في أنه أول تصريح شبه رسمي عن حقيقة الدوافع التي تحرك السياسة الإيرانية تجاه جوارها العربي، بعيداً من شعارات «المقاومة ومحاربة التكفيريين والعداء لإسرائيل». وتنطوي هذه الحقيقة على خطورة لا يمكن المبالغة فيها. تأمل في ما قاله. فكرة نقل خطوط الدفاع عن الأمن الإيراني إلى داخل العالم العربي تعكس شعوراً حاداً بأن إيران تفتقد لعمق إستراتيجي يوفر لها خط الدفاع الأول عن أمنها القومي. وقد استشعرت هذا في الحرب العراقية - الإيرانية. لكنها من هذا المنطلق فكرة تتطلب احتلال أجزاء من العالم العربي. مأزق إيران والعالم العربي معها أنه احتلال لا يمكن له إلا أن يكون مغلفا. يبدو أن إيران تعلمت من الصراع العربي الإسرائيلي. ومما تعلمته أن الإحتلال السافر يستفز الشعوب ومعه يستفز مقاومة شعبية لا قبل لإيران بها. هي تقدم نفسها على أنها دولة الشيعة في العالم. ولأنها كذلك، ستكون حليفة القوى السياسية الشيعية (وليس الشيعة، هكذا بإطلاق) ذات المنحى الطائفي ونصيرها في الدول العربية. تحت ظلال هذا الواقع يتغلف الاحتلال الإيراني، وهو احتلال غير معلن في كل من العراق وسورية. لكن معالمه واضحة: النفوذ الثقيل داخل دوائر صنع القرار المحلية، والتواجد العسكري الرسمي، أو شبه الرسمي من خلال ميليشيات تابعة لإيران، والتحالف مع قوى محلية في كل من هذين البلدين على أساس طائفي. ينتظم كل ذلك مساعدات عسكرية وإستخباراتية ومالية وسياسية تربط حاجة النظام السياسي في كل من العراق وسورية بالسياسات والمصالح الإيرانية في المنطقة. من جانبها أعلنت الحكومة العراقية الأسبوع الماضي على لسان وزير خارجيتها، إبراهيم الجعفري من حزب «الدعوة»، عن تعيين الجنرال قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» في «الحرس الثوري» الإيراني، «مستشارا» للحكومة العراقية. وهذا إعلان يتجاوز في خرافيته حدود المعقول. لكن الطبقة السياسية الحاكمة في العراق طبقة رثة حتى في خيالها السياسي. لا يعنيها كثيراً أن «المستشار» هنا غلاف آخر لعودة مفهوم المندوب السامي إلى العراق.

الاحتلال الطائفي يأتي نتيجة حرب طائفية. ومثل هذه الحرب تستهدف بالضرورة طائفة دينية بعينها، على رغم أنها في الأخير حرب مدمرة لكل الطوائف. والطائفة المستهدفة الآن في العراق هم السنّة، ومعهم المكونات الأخرى بمن فيهم الشيعة التي ترفض النهج الطائفي. تأمل إيران في أن يصبح العراق تحت حكم حلفاء شيعة عمقها الإستراتيجي الذي تفتقده في المنطقة. ولتحصين هذا العمق تحتاج إلى سورية. فالغالبية السنية الكبيرة في قلب الشام تمثل خطراً كبيراً على العراق المحتل لو تسنى لها الوصول إلى الحكم. ليس من الحكمة، ولا من المصلحة إنكار واقع الحال المحتدم هذا. بل إن الحكمة والمصلحة تتطلبان مواجهة الواقع، وعدم الهروب من حقيقته تحت أوهام أخلاقية منفصلة عنه. لكن المواجهة يجب أن تتجه لتغيير الواقع وإنقاذه مما يراد له أن يغرق فيه. ومن ثم بدلاً من إنكار الطائفية يجب محاربتها ومن يغذيها أو يحتمي بها. وإذا كان السنّة هم المستهدفون الآن، فإن من يحتاج الإنقاذ ليس السنّة فقط. الجميع يحتاج ذلك. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف قبل مواجهة إيران بحقيقة ما تفعله وما تسعى إليه في العراق وسورية. وقبل ذلك مواجهة النخبة السياسية والثقافية العربية التي تنكر واقع حال المنطقة، وتختفي وراء مبررات أخلاقية لا أساس لها.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

مصالح واشنطن وطهران تجتمع على أشلاء الفلوجة

كامل جميل - الخليج أونلاين 12\6\2016

تعكس صورة تناقلتها وسائل التواصل الاجتماعي انشغال مجموعة من كبار قادة المليشيات في العراق، يتزعمهم قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، بخريطة جوية لمدينة الفلوجة، هي من بين الخرائط التي زودت بها أمريكا القوات العراقية، التي بدورها دفعتها إلى سليماني.

مشاركة المليشيات في معركة "تحرير" الفلوجة التي أعلن عن انطلاقها رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، لم تكن داعمة أو مساندة، بل أساسية، بصفة قيادة المعركة، وتولي مهمة التقدم، وإعطاء الأوامر والخطط بالهجمات، التي تخرج جميعها من غرفة القيادة التي يتولى إدارتها قاسم سليماني، وهو ما تأكد من خلال ما تكشّف لـ"الخليج أونلاين" عبر مصادر عسكرية في الجيش العراقي، وما تبثه وسائل الإعلام العراقية التي تؤكد بأن القيادة للمليشيات.

في الجو تقود الولايات المتحدة الأمريكية عمليات عسكرية، منفذة خلالها ضربات مؤثرة، تفتح المجال أمام القوات البرية التي تقودها المليشيات المؤتمرة بأمر سليماني للتقدم نحو المدينة.

ونجحت القوتان البرية والجوية في تحقيق أهدافهما بهدم وحرق الآلاف من البيوت والمساجد، وقتل أعداد كبيرة من السكان؛ من خلال قصف بري وجوي متزامن أحياناً، ومتعاقب في أحيان أخرى، على مدينة الفلوجة، بحسب شهود عيان.

ونقلت وسائل إعلامية عن شهود عيان من داخل الفلوجة أن استهداف المساجد كان من الأشياء المتفق عليها من قبل القوتين الأمريكية والمليشيات، مشيرين إلى تعرض عدد من المساجد إلى قصف متعاقب من قبل القوتين، مستشهدين بمسجد الرقيب في حي الجولان الذي قصفته الطائرات الأمريكية، ثم أعقبه قصف صاروخي من قبل المليشيات.

وقبل انطلاق معركة الفلوجة توقع كبير الباحثين في المجلس الأطلسي، ومستشار وزير الدفاع الأمريكي السابق، الدكتور هارلن أولمان، أن يؤدي التشوش الحاصل بشأن معركة الفلوجة، والمشاركين فيها، والخلافات بين السنة والشيعة، إلى دمار شامل، وشروخات كبيرة في العراق.

وقال أولمان خلال مشاركته في برنامج حواري عبر فضائية الجزيرة: "إن الأمريكيين والتحالف الدولي سيكون لهم دور في معركة الفلوجة؛ بتوفير القوة النارية، وعمليات الاستطلاع، وجمع المعلومات الاستخبارية لمساعدة القوات العراقية".

وأكد أن "أمريكا ستتحمل جزءاً من المسؤولية في حال ارتكاب الحشد الشيعي مجازر في الفلوجة على غرار ما حدث في تكريت"، معتبراً أن واشنطن "ترتكب أخطاء كارثية في العراق منذ غزوها له عام 2003".

في السياق ذاته، وبعد يوم واحد من انطلاق معركة "الفلوجة"، قال جيم سيكيوتو، كبير مراسلي الأمن القومي الأمريكي لدى CNN، إن السيطرة على مدينة الفلوجة العراقية ستكون "الجائزة الكبرى" في المواجهة مع تنظيم الدولة؛ نظراً لرمزية المدينة تاريخياً، ولكنه شدد على أن الوضع في البلاد مقلق للغاية على المستويات السياسية والأمنية، متوقعاً معركة طويلة ومرهقة بالأنبار.

ويبدو -بحسب مراقبين- أن أمريكا كسرت حظر مشاركة المليشيات في المعارك بالعراق، إذ كانت تمنع مشاركة المليشيات؛ لكونها مدعومة من قبل إيران، ومتهمة بارتكاب جرائم وانتهاكات ضد مدنيين بدواع طائفية، بحسب المحلل السياسي، علي الصميدعي.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

وأكد أن "مصالح أمريكا وإيران التقت على أشلاء الفلوجة، حيث تعتبر الفلوجة بالنسبة للجيش الأمريكي نقطة سوداء في تاريخه، فيما تعتبر لإيران مدينة "سنية" يجب تحويلها إلى ركام، كما فعلت مع مدن "سنية" أخرى، من خلال المليشيات التي تعتبر أذرع إيران بالعراق"، بحسب قوله.

يذكر أن القوات الأمريكية التي قادت الغزو على العراق في 2003 تكبدت خسائر جسيمة في المعدات والأرواح على أيدي المقاومة العراقية في مدينة الفلوجة، في معركتين متتاليتين؛ هما معركة الفلوجة الأولى في أبريل/نيسان 2004، ومعركة الفلوجة الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

في حين تقود المليشيات -التي ظهر قاسم سليماني في مرات عديدة برفقة قادتها بمناطق في العراق- حملات مستمرة منذ ظهورها بعد غزو العراق في 2003، تستهدف خلالها مناطق "سنية" في بغداد ومدن أخرى، وهو ما أكده لـ"الخليج أونلاين" شهود عيان في مرات سابقة، سعياً منها لتغيير ديموغرافي في البلاد.

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies